

مبادرات بحرينية عديدة لتعزيز وحماية حقوق الطفل في اليوم العالمي للطفل



للالام بالاتفاقيات الدولية والمتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الطفل، والعمل على إنشاء شراكات مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى تمثيل آراء الأطفال والشباب والدفاع عن القضايا المتعلقة بحقوقهم والتحقق في أي أمر يتعلق بحقوق الطفل بما في ذلك مدى كفاية الشكاوى وخدمات الدعم والمساندة للأطفال.

التشريعات المندرجة تحتها مثل حق التعليم المجاني في المدارس الحكومية وغيرها من القوانين والقرارات ذات العلاقة بحقوق الطفل. وقامت مملكة البحرين تعزيزاً لبنود اتفاقية الطفل بإنشاء جمعيات أهلية مختصة بالطفل البحريني مثل الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة، وتركيز المؤسسة الوطنية لحقوق الطفل في مملكة البحرين عبر إرساء مهام ومبادرات وبرامج معيّنة بمفوض حقوق الطفل فيها وذلك

متابعة: مروة أحمد

في العشرين من نوفمبر من كل عام تشارك مملكة البحرين دول العالم الاحتفاء بيوم الطفل العالمي، الذي يتزامن مع اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل واعتماد الجمعية العامة اتفاقية حقوق الطفل، ولعبت مملكة البحرين دوراً مهماً في تحقيق كافة السبل التي من شأنها أن تعزز حقوق الطفل البحريني من خلال توقيع اتفاقية حقوق الطفل وسن

«مرأة الشورى»: البحرين شهدت نقلة نوعية في تعزيز المنظومة التشريعية المتعلقة بحقوق وحماية الطفل

بتنقل مسؤولية رقابة الحضانات من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى وزارة التربية والتعليم.

وذكرت اللجنة أن السلطة التشريعية تبدي التزاماً كبيراً باتباع المعايير الدولية عند بحث ومناقشة وسن التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالطفل، انطلاقاً من القيم والثوابت الاجتماعية والإسلامية، وإعمالاً للمبادئ الإنسانية والحضارية التي تنتهجها مملكة البحرين، بما يحافظ على كيان الأسرة ويصون الطفل ويساعد



د. فاضلة الكوهجي.

أكدت لجنة شؤون المرأة والطفل بمجلس الشورى برئاسة الدكتورة فاطمة عبد الجبار الكوهجي أن مملكة البحرين شهدت نقلة نوعية على مستوى سن التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق وحماية الطفل، بما يتوج زيادة مملكة البحرين في كفاءة وضمأن واحترام الحقوق في ظل النهج الإنساني والحضاري لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم.

وبمناسبة اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف ٢٠ نوفمبر من كل عام، أشارت اللجنة إلى أن السلطة التشريعية بالتعاون والتنسيق المستمر مع الحكومة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء قد أنتجت حديثاً مجموعة من التشريعات ذات العلاقة بالطفل والأسرة، التي على رأسها قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١م بإصدار قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، وذلك اساقاً مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين وانضمت إليها، إلى جانب المرسوم بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الطفل الذي يهدف إلى زيادة المشاركة في التعليم المبكر من خلال تمكين السياسات والتنظيم والاستثمار، وتفصيل قرار المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب بالتوصية

في إعداده وتمكينه بالشكل السليم والقيام، مشيدة بالخطط والاستراتيجيات الوطنية المتجددة التي من شأنها تعزيز ودعم الوضع الحقوقي للطفل في مملكة البحرين، مثل اللجنة الوطنية للطفولة التي تم إعادة تشكيلها مؤخراً. وأكدت اللجنة أن مملكة البحرين أصبحت تحظى بمكانة دولية متميزة في مجال الحفاظ على حقوق المرأة والطفل، وذلك من خلال سن العديد من التشريعات الحديثة مثل «قانون الطفل»، الذي يهدف إلى حماية حقوق الأطفال والحفاظ عليها، فضلاً عن بعض القوانين الأخرى مثل «قانون الأسرة»، وقانون الحماية من العنف الأسري.

وزير التنمية الاجتماعية: مواصلة تعزيز الجهود الداعمة لحماية وصون حقوق الطفل

ورعايتهم في بيئة ملائمة، وتؤمن لهم التنشئة الصحيحة والمتوازنة مع مراعاة مصلحة الطفل الفضلى، بجانب رفع مستوى الوعي لدى الأسرة والمجتمع بقضايا الأطفال.

وتابع الوزير أنه إلى جانب ذلك تم تفصيل خط نجدة ومساندة الطفل ٩٩٨، الذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة لتلقي الاتصالات من قبل الطفل أو الغير بشأن حالات التعرض لسوء معاملة أو الخطر، كما يوفر خدمة الإرشاد والاستماع النشط والتحويل للجهات المعنية عند الحاجة إلى ذلك.

وذكر وزير التنمية الاجتماعية أن مملكة البحرين دائمة الحرس على حماية الأطفال، حيث فعلت كافة القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية للحفاظ على مستقبليهم، باعتبارهم النواة الأولى في بناء المجتمع، وعماد الأجيال القادمة، لافتاً إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية ماضية قدماً عبر شراكاتها المجتمعية والاستراتيجية، لفتح آفاق أرحب نحو تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وتنمية الطفولة، لضمان مستقبل أفضل للأطفال.



وزير التنمية الاجتماعية.

للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة عزز من أهمية ودور مركز حماية الطفل التابع لوزارة، الذي يعمل وفق القوانين والتشريعات مع جميع الجهات ذات العلاقة، باعتباره الجهة المركزية المعنية بحماية الطفل، وتقييم ومتابعة الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة، إضافة إلى متابعة الطفل الجاني المعرض للخطر، من خلال توافر السياسات والتشريعات والبرامج والخدمات التي تضمن حماية وبقاء الأطفال ونمائهم، وتلبي احتياجاتهم

أكد أسامة بن أحمد خلف العصفور وزير التنمية الاجتماعية أن مملكة البحرين تشهد تقدماً بارزاً في مجال حماية وصون حقوق الطفل التي تضطلع الدستور، منوهاً بالدور الذي تضطلع به كافة الجهات الرسمية والخاصة والأهلية لتحقيق أعلى مستويات الحماية للأطفال من أجل ترسيخ حقوقهم من تعليم وصحة وحماية ورعاية في بيئة إيجابية وآمنة، والحفاظ على مستقبلهم.

جاء ذلك بمناسبة اليوم العالمي للطفل، حيث أشار وزير التنمية الاجتماعية إلى مستوى الاهتمام الرفيع الذي توليه مملكة البحرين لحقوق الطفل، عبر القوانين والتشريعات الحديثة والمتطورة ذات العلاقة، لضمان التنشئة السليمة بمختلف مراحل حياته، يأتي في مقدمتها إصدار قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، المعنى بحماية الأطفال دون سن الثامنة عشرة، إذ يعتبر هذا القانون نقلة نوعية في حماية الأطفال بمملكة البحرين. وقال إن قانون العدالة الإصلاحية

د. حسن فخرو: خطوات رائدة للبحرين في مجال الاهتمام بحماية ورعاية الطفل

الذي لاقى نجاحاً كبيراً، وقامت باحتضان مواهب الأطفال من خلال سلسلة من مشروع «مهرجان الموسيقى للأطفال الموهوبين»، وتطوير مهاراتهم القيادية من خلال إقامة مجموعة من مشروع «مهرجان الخطابة باللغة الإنجليزية»، وغيرها الكثير من الأنشطة والفعاليات المعنية بالطفولة.

وفي هذا السياق خطت مملكة البحرين خطوات رائدة في مجال الاهتمام بحماية ورعاية الطفل عبر عدد من المبادرات والإجراءات، كان أبرزها إنشاء «مركز حماية الطفل»، وخط نجدة ومساندة الطفل من الإساءة والإيذاء، وإصدار قانون الطفل عام ٢٠١٢م وقانون الأسرة عام ٢٠١٧م، وإصدار الاستراتيجية الوطنية للطفولة، ومؤخراً تم إصدار قانون العدالة الإصلاحية حرصاً منها على تطوير وتحديث منظومة تشريعاتها المتعلقة بالأحداث والأطفال لتنسج مع جميع القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها مملكة البحرين.



د. حسن فخرو.

الذي يعني بتدريب وتأهيل الأطفال من ذوي الإعاقة السمعية على الطريقة الكلامية لدمجهم في المدارس العادية وفي المجتمع، كما أقامت الجمعية مؤتمرها التاسع «الطفولة والتكنولوجيا... الفرص والتحديات»، مؤخراً

قال رئيس مجلس إدارة الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة د. حسن فخرو إن اليوم العالمي للطفل يمثل نقطة تحول في الأوضاع الاقتصادية والصحية والمعيشية والتعليمية لكثير من الأطفال في جميع أنحاء العالم، مؤكداً كون الجمعية من أوائل الجمعيات التي تتميز بنشاطها الواضح في هذا السياق، وأخذت على عاتقها الاهتمام بقضايا الطفولة من خلال الجهود المبذولة التي تشهد تنظيمًا وتنسيقاً كبيراً وتتلقي دعماً لتوجهاتها وتحقيق أهدافها وتطوير مشاريعها التنموية بما يخدم الأسرة والمجتمع، إيماناً منها بدورها التنموي في الاهتمام والنهوض بقضايا الطفولة وحماية حقوقهم والعمل على توفير الرعاية لهم.

وأضاف أن الجمعية قامت بالعديد من الإجراءات الكفيلة بتعزيز حماية الطفل، ومن أهم مشاريعها إنشاء مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود لتنمية السمع والنطق

مفوض حقوق الطفل بالوطنية لحقوق الإنسان لـ«أخبار الخليج»:

تكوين فريق «أصدقاء مفوض حقوق الطفل» من ٣٠ طفلاً

الإعاقة والصحة والتعليم وغيرها، كما رصدت المؤسسة ما لا يقل عن ٥ حالات تتحور حول حقوق الطفل وذلك من خلال الجرائد الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وأضافت أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قد استطاعت أن تكون فريق «أصدقاء مفوض حقوق الطفل»، يتكون مما لا يقل عن ٣٠٠، طفلاً من مختلف فئات المجتمع البحريني ليكونوا بمثابة فريق مساند لعمل مفوض حقوق الطفل في المؤسسة والمرأة العاكسة له.

وتوّهت إلى أن المؤسسة تعمل على تطوير مركز الاتصال في المؤسسة عبر تلقي الشكاوى، ليكون مهياً بشكل أفضل لاستقبال الطفل الشاكي، وذلك من خلال تدريب العاملين في المركز للتعامل مع الأطفال وفهم لغة الجسد، بالإضافة إلى تجهيز غرفة لاستقبال شكاوى الأطفال.



د. حورية الديري.

تلقى الشكاوى، ليكون مهياً بشكل أفضل لاستقبال الطفل الشاكي، وذلك من خلال تدريب العاملين في المركز للتعامل مع الأطفال وفهم لغة الجسد، بالإضافة إلى تجهيز غرفة لاستقبال شكاوى الأطفال.

من بين الأليات المستحدثة التي تسهم في تحقيق الريادة لمملكة البحرين في مجال المحافظة على حقوق الطفل، أطلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان منصب مفوض حقوق الطفل خلال شهر يونيو الماضي، وذلك حتى يكون هذا المنصب أداة نحو تحقيق المزيد من التعزيز والحماية لحقوق الأطفال في مملكة البحرين، بما يؤدي إلى التميز في تحقيق رؤيتها ورسالتها من خلال جعل ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة يستشعر به المواطنون والمقيمون دونما تمييز، عن طريق إشراك الجميع لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان.

وقال إننا على موعد مع بداية موسم البعوض وهاجس لدغاته المؤلمة أمر يورق الجميع فهل سواجده موسم بعوض آمن أم سيتركز المشهد؟ وهل تم وضع الخطط الاستباقية لمواجهة موسم البعوض؟ وأردف كأعضاء بلديين نحرس على مراقبة الإجراءات المتخذة لحد من تكاثر البعوض وانتشاره وذلك من خلال متابعتنا بكل اهتمام لعمل وزارة الصحة مقدرًا جهود

رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري يثني على كتاب يوسف صلاح الدين



والتسجيل العقاري، على ما يلقاه وزملاءه الكتاب والباحثين من دعم وتشجيع للاستمرار في تقديم المزيد بكل ما من شأنه يعزز الساحة الفكرية ويثري المكتبة الوطنية بما يعود بالنفع والنماء على مملكة البحرين.

استقبل الشيخ سلمان بن عبدالله بن حمد آل خليفة رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري، رجل الأعمال والباحث يوسف صلاح الدين الذي أهدى إليه نسخة من كتابه المشترك مع ساس عباس السبع «النخبة التجارية البحرينية في الهند».

وأثنى الشيخ سلمان بن عبدالله آل خليفة على ما احتواه الكتاب من معلومات قيمة، شاكراً الباحث يوسف صلاح الدين على هذا الإهداء المميز الذي يعتبر إضافة إلى حركة التوثيق وإبراز لدرور الشخصيات البحرينية الرائدة في مجال التجارة والتجارة إلى شبه القارة الهندية ليمثلوا قدوة ونموذجاً يحتذى بها للجيل الحالي والأجيال القادمة، متمنياً للباحث كل التوفيق والنجاح.

من جانبه قدم الباحث يوسف صلاح الدين الشكر والتقدير إلى الشيخ سلمان بن عبدالله بن حمد آل خليفة رئيس جهاز المساحة

قرار وزاري بتحديد خط الدفان في خليج توبلي

كتبت أمل الحامد:

صدر عن وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني أمينة بنت أحمد الرميحي قرار رقم (١٣٧٠) بشأن تحديد خط الدفان في خليج توبلي، ونشر بالجريدة الرسمية.

قرر الآتي: المادة الأولى: يحدد خط الدفان في خليج توبلي وفقاً لما هو وارد في الخارطة المعتمدة والمرافقة لهذا القرار.

المادة الثانية: يُعاقب كل من يُخالف أحكام هذا القرار بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٦م باعتبار خليج توبلي منطقة محمية طبيعية. المادة الثالثة: يلغى القرار رقم (٢٩٩) لسنة ٢٠٢١م بشأن تحديد خط الدفان في خليج توبلي. المادة الرابعة: على المعنيين - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

عضو بلدي يطالب ببرنامج استباقي لمواجهة البعوض

كتب محمد القصاص:

صحيح عوضاً عن تركها لتشكّل على هيئة مستنقعات بالقرب من المواقع المأهولة بالسكان مشدداً على ضرورة وضع الخطط المدروسة وذلك من خلال تشكيل فريق عمل مشترك بين وزارة الصحة ووزارة الأشغال والمجالس البلدية كي يتحقق التوافق ونصل إلى الهدف المنشود.

وأهاب أبو إدريس بالمواطنين والمقيمين إلى الأخذ بالأسباب والمسببات في الحفاظ على منازلهم بأن تكون خالية من أي تجمع مياه يساعد على تولد البعوض منها على سبيل المثال الأضراس الزراعية الخارجية والداخلية واستخدام طرق الري الصحية مؤكداً أهمية الإسراع لتنسيق اللقاء مع الجهات المعنية في أقرب وقت لنتمكن من إقرار خطة عمل وتنفيذها لتجنب المواطنين والمقيمين مساوئ البعوض واضراره.



باسم أبو إدريس.

وزارة الصحة في التصدي لمثل هذه الظاهرة بيد أنه ينبغي أن تتكاتف كل الجهود من أجل التصدي والمعالجة والأخذ بالأسباب التي تساعد في تكاثره وتزايد. والمبح إلى أن من بين هذه الأسباب تصريف مياه الأمطار بشكل

طالب ممثل الدائرة الثانية بمجلس بلدي الشمالية باسم أبو إدريس بتكثيف الحملات التفتيشية لكشف بؤر تواجد يرقات البعوض ومكافحتها بالقضاء على مسبباتها للحد من انتشارها في الموسم الجاري.

وقال إننا على موعد مع بداية موسم البعوض وهاجس لدغاته المؤلمة أمر يورق الجميع فهل سواجده موسم بعوض آمن أم سيتركز المشهد؟ وهل تم وضع الخطط الاستباقية لمواجهة موسم البعوض؟ وأردف كأعضاء بلديين نحرس على مراقبة الإجراءات المتخذة لحد من تكاثر البعوض وانتشاره وذلك من خلال متابعتنا بكل اهتمام لعمل وزارة الصحة مقدرًا جهود